التحليل الاقتصادي لظاهرة الجريمة

يمكن القول بصفة عامة أن ثمة تحليلا إقتصاديا لظاهرة الجريمة يربط بين هذه الأخيرة كظاهرة اجتماعية وبين مختلف الظروف الإقتصادية.

وفي كافة الأحوال فإنه يمكننا التمييز بين منهجين لتحليل الإجرام بالعامل الاقتصادي منهج أول يرد الجريمة إلى العامل الإقتصادي كلية وهو منهج يتميز بتأصيله للعامل الإقتصادي تحديدا بالنظام الرأسمالي الذي يرد إليه ظاهرة الجريمة ويأخذ بهذا المنهج أنصار المدرسة الإشتراكية في علم الإجرام و أما المنهج الثاني فأنه يرد الجريمة إلى العامل الإقتصادي يصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم .

1-التحليل الاقتصادي للجريمة في مفهوم المدرسة الاشتراكية :

قامت هذه المدرسة على كتابات ماركس وأنجلز بهدف دراسة الروابط بين الجريمة من ناحية و بين الوسط الاقتصادي الذي يحيا فيه الفرد من ناحية أخرى .

ويعتبر الإجرام في مفهوم هذه المدرسة منتجا رأسماليا شأنه في ذلك شأن مظاهر الانحراف الاجتماعي الأخرى الذي يعاني منها المجتمع الرأسمالي فالجريمة في هذا المجتمع رد فعل طبيعي ضد أشكال الظلم الاجتماعي ولا سيما الطبقات الكادحة .

لقد سادت أفكار هذه المدرسة معظم الدراسات الإجرامية في الإتحاد السوفيتي وكذا الديمقراطيات الشعبية

وفي ضوء هذا الفهم لطبيعة المجتمع الصناعي الرأسمالي يرى أنصار المدرسة الاشتراكية أن ما يعتري علاقات العمل والأسرة و الوطن من خلل هو ما يفسر ارتكاب جرائم الأموال والأشخاص، يضاف إلى ذلك أن القانون نفسه يعتبر ظاهرة طبقية وأن القانون الجنائي على وجه الخصوص يمثل وسيلة الطبقة البرجوازية في الصراع ضد أفعال طبقة العمال التي تعتدي على العلاقات الاجتماعية التي صاغتها البرجوازية بنفسها عن طريق تدخل الدولة بهدف إشباع مصالحها وتلخص هذه المدرسة إلى أنه في ظل مجتمع اشتراكي سوف تختفي ظاهرة الإجرام ولن تكون الأفعال المناهضة لسعادة المجتمع و غيره إلا نتيجة أمراض معينة يعاني منها بعض أفراد الجماعة

2- تحليل العالم الهولندي بونجر :

إن المدرسة الاشتراكية قد لاقت قبولا كبيرا على يد العالم الهولندي بونجر الذي نشر في سنة 1905 مؤلفا عنوانه «الإجرام والأوضاع الاقتصادية».

تناول فيه النظرية الماركسية في تقسيم الإجرام مستندا إلى دراسات وضعية مستفيضة وقد كشف بونجر في كتابه مساوئ النظام الرأسمالي وتناول أثار المنافسة الحرة ونظام الأجور والأسعار وتقلبات السوق وإستغلال الطبقة العاملة على حركة الإجرام .

فالجريمة لدى العالم مرتبطة أشد الإرتباط بأسس النظام الرأسمالي فهذا الأخير ينمي فكرة المنافسة الحرة بين المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال وهذا يدفع الأفراد إلى الوسائل غير المشروعة حتى يمكنهم الصمود أمام منافسهم وهذا ما يفسر تفشي بعض الجرائم في هذا الوسط مثل النصب والرشوة

أثر الوضع الاقتصادي المتحرك على الظاهرة الاجرامية

الظاهرة الاقتصادية ككل ظاهرة اجتماعية تتميز بالحركة وحركتها قد تكون تدريجية بطيئة وقد تكون فجائية سريعة ويتوافر في الصورة الأول حالة التطور الاقتصادي بينما تتحقق في الصورة الثانية حالة التقلبات الاقتصادية وقد يكون لكل هاتين الحالتين أثر على الظاهرة الاجرامية

علاقة التطور الاقتصادي بالظاهرة الاجرامية

يختلف الاجرام كماً ونوعاً حسب درجة التطور الاقتصادي وما إذا كان هذا الاقتصاد صناعي ام زراعي ففي المجتمع الاقتصادي الزراعي يتميز الاجرام فيه بأنه قليل نسبيا نظراً لطابع الهدوء الذي يسود في المجتمع وبسبب بساطة وقلة العلاقات بين افراده يتخذ الاجرام في هذا المجتمع طابع العنف بسبب ظروف الحياة الصعبة والقاسية فيه فتكثر جرائم القتل والجرح والضرب والحرق المتعمد والإتلاف والسرقة بالإكراه أما في المجتمع الاقتصادي الصناعي فتزداد فيه نسبة الاجرام بسبب كثرة النشاط والحركة والتي يترتب عليها تعقيد الحياة وتشابك العلاقات بين افراده ويأخذ الاجرام في هذا المجتمع طابع الحيلة والدهاء فتكثر جرائم النصب وخيانة الأمانة والسرقة والتزوير والرشوة والغش والتهريب والتحول والتطور من المجتمع الزراعي القديم إلى المجتمع الاقتصادي الصناعي الحديث يؤدي لانتقال الأشخاص من المجتمع القديم إلى الحديث فيرتفع مستوى الدخل لديهم بعد ما كان يعتمد فقط على مشغولات منتجاتهم الزراعية ومن هذا التطور تضع السلطات التشريعية القوانين للازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي وهذه النتائج تؤدي لعدم تأقلم المجتمع مع التطورات الحديثة وقد يدفع البعض لانتهاج السلوك الإجرامي فتكثر جرائم القتل والشرف ويؤدي التبادل التجاري لظهور فئة تسعى لكسب المال بأي ثمن فتكثر جرائم اساءه الأمانة والتزوير والاحتيال والمنافسة الغير مشروعة والغش التجاري والرشوة كما أن ارتفاع مستوى المعيشة يسهل

ارتياد أماكن اللهو والتسلية مما يزيد من استهلاك المواد المخدرة والمسكرة وما ينجم عن ذلك من زيادة الجرائم الواقعة على الشرف والمال بصفة خاصة وعموم الجرائم الأخرى. ويتضح مما سبق أن التطور الاقتصادي اسفر عن نتائج متعددة لا زمتها ظروف جديدة ساهمت في ارتفاع عدد الجرائم ونلخص ذلك بالقول أن التطور الاقتصادي يؤثر بشكل غير مباشر على الظاهرة الاجرامية.

علاقة التقلبات الاقتصادية بالظاهرة الاجرامية

يقصد بالتقلبات الاقتصادية الازمات الطارئة التي تنتاب الاقتصاد القومي وقد يكون هذه الازمات صفة دورية أو صفة عارضة لا تستمر فترة طويلة من الزمن وعلى الرغم من كثرة الأبحاث المتعلقة بإبراز العلاقة بين الازمات الاقتصادية والظاهرة الاجرامية فإن نتائجها متضاربة فقد تقدمت وانتهت بعض الأبحاث إلى أنه يترتب على الازمات الاقتصادية ارتفاع عدد الجرائم وبصفة خاصة جرائم السرقة والتسول وقد أجريت هذه الأبحاث على ثلاثة محاور

- التغيرات التي تطرأ على أسعار القمح في ألمانيا وانجلترا وفرنسا
- تقلبات القوة الشرائية
- ظاهرة البطالة في ألمانيا وهولندا وانجلترا .

واسفرت هذه الأبحاث عن نتائج متماثلة في الكشف عن أثر الازمات الاقتصادية على الظاهرة الاجرامية وزيادة حجمها ويفسر ذلك بان الازمات الاقتصادية تحرم فجأة فئة من الأشخاص من ثرواتهم وتحولهم لفقراء وانه يوجد بين افراد هذه المجموعة لا تستطيع التكيف مع الظروف الجديدة مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة والاحتيال وإساءة الأمانة والتشرد والتسول وقد يدفعهم الجوع لارتكاب جرائم التمرد والضرب والاعتداء على رجال الأمن ومن ناحية أخرى توصلت بعض الأبحاث إلى عكس النتائج السابقة فيذهب العالم فيري إلى أن الازمات الاقتصادية يترتب عليها انخفاض في نسبة الاجرام والسبب في ذلك يكمن انه أثناء فترة الازمات الاقتصادية تقل الأموال التي تكون عرضة لوقوع السرقة عليها مما يترتب عليه انخفاض جرائم السرقات. وخلاصة الأمر يمكن القول أن التقلبات الاقتصادية تأثر بشكل غير مباشر على الظاهرة الاجرامية.

أثر الوضع الاقتصادي الثابت على الظاهرة الاجرامية

نقصد بالوضع الاقتصادي الثابت فترات الاستقرار التي يمر بها الاقتصاد عقب التطور الاقتصادي أو التقلبات الاقتصادية وقد تعكس هذه الفترات الظروف الاقتصادية لاقتصاد متطور أو اقتصاد راكد ودخل الفرد خلال هذه الفترة يكون هو محور الدراسة الأساسي ودخول الافراد تتفاوت بين الانعدام والارتفاع والانخفاض، فإذا كان دخل الفرد مرتفعا أو متناسبا مع مستوى الأسعار فإن اشباع الحاجات الفردية يكون

سهلا ميسراً ومن ثم تقل جرائم السرقة الا انه من الناحية الأخرى قد تغرى هذه الظروف بعض الافراد لزيادة ثرواتهم بطرق غير مشروعه فتكثر جرائم الاحتيال والنصب واساءة الأمانة والرشوة كما أن ارتفاع الدخل يؤدي للأفراد بالتوجه للحانات وأماكن اللهو مما يسفر عن جرائم أخرى كالقتل والجرائم الخلقية الأخرى.

اما إذا كان دخل الفرد منخفضاً أو منعدما بسبب قلة الموارد أو بطالته فإن هذا الفرد يوصف بانه فقير وحالة الفقر تطلق على الشخص الذي يعجز عن اشباع الحد الأدنى من متطلبات الحياة حسب ما هو سائد في المجتمع الذي يعيش فيه وبعبارة أخرى أن مفهوم الفقر يختلف باختلاف المجتمعات والعصور واعتقد الفلاسفة أن الفقر يولد الجريمة اما في الدراسات الحديثة نفت الدراسات وجود علاقة بين الفقر وزيادة الجرائم، ففي دراسة قام بها العالم البريطاني سيرل بورت قسم سكان مدينة لندن لخمس مجموعات على أساس المستوى الاقتصادي على مجموعة من الاحداث المجرمين تبين أن اقلهم مالاً هو الذي لا قال أن كوتلي يرتكب الجرائم ولكن الأكثر مالاً هو الذي يرتكب الجرائم، وتوجد أبحاث للعالم البلجيكي بعض الاحياء والمدن الفقيرة مثل لسكمبورج كانت اقل اجراما من غيرها من المناطق وايدته بحوث كثيرة على نفس المنهج